شبابيك

السكن وهمومه

عبد الزهرة المنشداوي

ازمة السكن مشكلة قديمة، جديدة، لكنها تشتد وتأخذ بخناق المواطن يوما بعد اخر. تدخل الجهات الرسمية لوضع الحلول الناجعة ما زال دون المطلوب. ونسمع بين حين وآخر الدولة تقوم بتوزيع قطع اراضٍ على المواطنين في مختلف المحافظات ومنها العاصمة بغداد .

السياسة الاسكانية حتى الان تمثل امتداداً لما قبل ٢٠٠٣/٤/٣ حين كانت الدولة تعتمد على توزيع قطع الاراضي لمسائل اعتبارية اكثر من كونها موضوعية. فقطعة الارض لا تعطى لمن يحتاجها بل تكريما لمن يبلى بلاء حسنا في الولاء للقيادة انذاك من اصدقاء وابطال، والى ما لا يتسع المجال لذكره. اما المواطن البسيط الذي اكتوى بنار ازمة السكن، واستصرخ الدولة في الحصول على مأوى له مع عائلته، فان استجابت وهبته مساحة صغيرة في (ارض محرمة) لاطرق تقود اليها، ولا من سبيل للحصول على ماء الشرب. منطقة معدومة الخدمات تماما، لذلك يعافها المواطن مضطرا ويبيعها بأبخس الاثمان ونعرف من تخلى عن هذا النوع من القطع مقابل جهاز (فيديو)!.

صندوق الاسكان في حينه، والمصرف العقاري، جزء مهم من هذه المشكلة. فالطريق للحصول على القروض منهما لم يكن سهل المنال، وتحول الى لعبة (حظ يانصيب). تدخل الحارس، وموظف الاستعلامات والموظف المختص والمحاسب لدفع (المقسوم)، ومثل ما ذكرنا اصحاب الحظوظ وحدهم فازوا، اما من عداهم فلا أمل يرتجى لهم.

الاعلان عن شركات الاستثمار في مجال السكن، يتردد دائما في وسائل الاعلان المختلفة، ولكن لا وجود له على ارض الواقع . العاصمة بغداد من اكثر الامكنة التي تعاني من ازمة السكن، ولا مجال لذكر الاسباب التي ادت الى ذلك فهي كثيرة، وقديمة، وجديدة في الوقت نفسه. قديمة تكون العاصمة لا تزال مساحة واسعة منها تشغلها معامل ومصانع وشركات انتاج(متوقفة في الوقت الحاضر). هذه المصانع والشركات لايمكنها ان تحتل قلب العاصمة بغداد ولاسباب بيئية وتخطيطية، والاخطار الناجمة عنها بسبب التلوث الذي سيعم العاصمة لاسبيل الى تقديره بطبيعة الحال عند عودتها للعمل. لو عمدت الجهات ذات العلاقة الى تخطيط مدينة بغداد، وفكرت في اشغال هذه المساحة لاستغلالها في اقامة العمارات السكنية لحلت نسبة كبيرة من هذه المشكلة التي بقيت تراوح في مكانها منذ امد بعيد.

المواطن له كل الحق في ان يتساءل عن التلكؤ الناجم في حل هذه المشكلة، فالذرائع تساقطت الواحدة تلو الاخرى، من دواع أمنية وعدم توفر الاموال، وما الى ذلك. فخزينة العراق طافحة بالاموال، والامن والاستقرار حظيت به كل مدينة من مدننا بفضل المواطن والاجهزة الامنية المستنفرة ليل نهار، والطاقات البشرية والخبرات الوطنية متاهبة لتلبية اشارة من يعنيهم الامر.

المواطن يريد افعالا، لا اقوالا، ويريد من يعمل فعلا لصالحه بعد ان وضع ثقته في الذين صوت لهم. فلا تجعلوه يعض اصبع الندم على صوته الانتخابي. انه يريد سقفا يأوي تحته، فهل هذا كثير عليه؟.

المواطن له كل الحق في ان يتساءل عن التلكؤ الناجم في حل هذه المشكلة، فالذرائع تساقطت الواحدة تلو الاخرى، من دواع أمنية وعدم توفر الاموال، وما الى ذلك. فخزينة العراق طافحة بالاموال، والامن والاستقرار حظيت به كل مدينة من مدننا بفضل المواطن والاجهزة الامنية المستنفرة ليل نهار

تقرير

قصة الاستمارة في دوائر الاحوال المدنية !

بغداد/ كريم الحمداني

يتردد المواطن كثيرا عندما يراجع دوائر الاحوال المدنية لجملة اسباب، اولها الروتين القاتل وثانيها التأخير المتعمد ، والابتزاز العلني. فالهوية الواحدة تكلف الان بحدود (٤٠) الف دينار وهذا عبءجديد يتحمله المواطن، مضافا الى اعباء الحياة الاخرى ايجار البيت واجور النقل المتصاعدة والسوق واسعاره الملتهبة والهاتف الارضي المعطل و فواتيره الخيالية، وغيرها من الامور .

يقول المواطن ابو حسين: راجعت دائرة الاحوال المدنية في بغداد الجديدة بغية تبديل الهوية لاحد ابنائي، موظف من الموظفين اشار لي بجلب استمارة من احد الاكشاك خارج الدائرة، فامتثلت الى الطلب واشتريت الاستمارة بمبلغ (٥٠٠٠) الاف دينار. وباشرت باجراءات تبديل الهوية بين غرف الموظفين والمدير، هذا يختم ، وذاك يوقع، واخر يقوم بعملية فحص الاوراق. كل هذه المراحل لم اتوقف عن دفع المقسوم حتى بلغ مجموع مادفعت (٣٠) الف دينار مع الاستمارة التي لها قصة طريفة حيث اكتشفت انها وسيلة للابتزاز. مرت الاستمارة على جميع الموظفين دون ان يكلف احدهم نفسه ملأها او ختمها او التهميش عليها. وظلت ترافق الاوراق حتى الموظفة التي سلمتني الهوية طلبت منها ان اخذ الاستمارة طالما هي غير ضرورية. وبالفعل قمت بارجاعها الى صاحب الكشك الذي اعاد لي المبلغ مستغربا، وتبين ان هذه الاستمارة غير ضرورية يأخذها المواطن متحملا تكاليفها ويقوم احد موظفي الدائرة باعادتها الى الكشك مرة اخرى !!

المواطن ابو سامر يقول: عند مراجعته لدائرة الاحوال المدنية في الرصافة طلبوا مني استمارة علي تأمينها من الكشك في باب الدائرة الذي طلب (١٠) آلاف دينار ثمنا لها، مع العلم انه كان بصدد حصوله على كتاب معنون الى احد دوائر الاحوال المدنية في احدى المحافظات لغرض نقل سجل زوجته لكي يتسنى له اصدار هويات الاحوال المدنية له ولزوجته وطفله البكر. مضيفا ان صاحب الكشك قال لي ستعود مرة اخرى لدفع (١٠) الاف دينار اخرى حتى تتسلم هويات الاحوال المدنية ذات(الفسفورة) اضافة الى اجور الاستنساخ، وملء الاستمارة، والرسوم عن كل هوية.

يقول احد المواطنين راجعت دائرة الاحوال المدنية في المنصور بغية تبديل هويتي من اعزب الى متزوج، اضافة الى الروتين وضيق المكان والتأخير غير المبرر كلفتني المعاملة الاتي (٨٠٠٠) الاف دينار سعر فايل فارغ، سرعان مايتم رميه على الارض. (٦٠٠٠) دينار استنساخ الاوليات مع اني كان لدي استنساخ ملون لهذه الاوليات. ورقة معلومات(٣٠٠٠) دينار (٢٠٠٠) دينار ملء الورقة من قبل احد الموظفين مع وجود لافتة صغيرة تشير الى ان ملء المعلومات مجانا وصل رسوم(٣٠٠٠) دينار، علما ان هذا الوصل خاضع لمزاج الموظف برفع المبلغ او تخفيضه وهذا يعني انه غير رسمي .

المواطن ابو احمد من مدينة الصدر يختم بالقول: ان دوائر الاحوال المدنية دون استثناء تركوا العمل المكلفين للقيام به وعهدوا به لكتاب العرائض، واصحاب الاجهزة، اما هم فتعاونوا مع هؤلاء لاستنزاف مال المواطن. وارجح ان هناك تفاهما بينهم وبين اصحاب الاجهزة التي تقوم بتصوير الوثائق وكبس الهويات بثمن باهظ.

ويضيف: هناك ملاحظة لابد ان تسترعي الانتباه هو ان الورق المستخدم لهوية الاحوال المدنية لايتناسب واهميتها. فهو قابل للتمزق اكثر من غيره، اضافة الى سهولة تزويره. وما نطلبه هو ان يكون الورق المستخدم اكثر متانة، وان يتم تثبيت اسم صاحب الهوية والمعلومات الاخرى باستخدام الحاسبات وليس القلم الجاف الذي دائما ما يضع المواطن في مازق اختلاف الاسماء نتيجة سوء خط الموظف.

شكاوى شكاوى شكاوى شكاوى شكاوى شكاوى شكاوى

معاناةالمتقاعد متى تنتهي؟

في الرسالة التي بعث بها المواطن المتقاعد محمد السعدي يجمل معاناة المتقاعدين في الامور التالية حسب ما جاء برسالته:

١-الانتظار الطويل امام المصرف تحت اشعة الشمس او برد الشتاء والامطار.

٢- المصارف اغلبها خالية من مصاطب الجلوس لاستقبال المتقاعد .

٣- المتقاعدعندما يقدم بطاقته تختلط دائما بالبقية، فيحدث ان الذي جاء بعده يقدم قبله .

٤-عند تسلم الراتب دائما ما يتوزع مقدار الراتب على فئات ٢٥٠ و٥٠٠ و١٠٠اي ان الفئات الاخرى تسلم لمن لهم علاقة بالموظف، ومع ذلك فدائما ما يجد المتقاعد ان ما استلمه من نقود اغلبها ممزقة.

٥- استخدام البطاقة الذكية ظاهرة حضارية لكن طريقة الحصول عليها معقدة وتكاد تكون تعجيزية وتحتاج الى وثائق عديدة.

شكوى من ديالى

يشكو عدد من منتسبي وزارة الداخلية المنتسبين الى مركز شرطة (جواد البشو) في المحافظة بانهم حتى الان لم يصدر امر بتعيينهم على الملاك. وان العدد الذي تم تعيينه من مجموع ٢٥٠ منتسبا اقتصر على خمسين منهم فقط، وهم يتمنون على وزارة الداخلية النظر بشكواهم واصدار اوامر تعيينهم اسوة بزملائهم، ولاسيما انهم مستمرون في الخدمة، ويشاركون مشاركة فعالة في بسط الامن والاستقرار في ربوع محافظتهم لطرد عناصر القاعدة منهم.

عدد من شرطة مركز جواد البشو في ديالى

حي اليرموك ما يزال يشكو

سبق ان نشرت على هذه الصفحة شكوى لمواطنين من حي اليرموك المحلة ٦٠٨ تضمن معاناتهم من الحواجز ونقاط التفتيش التي تقف حائلا دون وصولهم الى منازلهم واماكن عملهم .

شكوى المحلة ٦٨١

يشكو سكنة المحلة ٦٨١ منطقة الغزالية من شبه انعدام للخدمات في محلتهم، ويذكرون ان القطع السكنية الفارغة صارت تستغل لرمي النفايات فيها، اضافة الى ان الشوارع والازقة في حال يرثى لها، وان الاعمال التي قامت بها الدوائر المعنية لم تزد على ترقيع الشوارع هنا وهناك، في حين انها تحتاج للتبليط بدل الترقيع. ويطالبون ببذل الجهد اللازم من دائرة البلدية للقيام باعمال يمكن ان تساهم في جعل المحلة اكثر نظافة وشوارعها اقل وعورة.

مشكلة النقود الممزقة

معاناة جديدة اضيفت الى ما يعاني منه المواطن، تمثلت في رسالة الشكوى الاخيرة يذكرون ان بعض الحواجز رفعت اوقاتا وجيزة فقط ثم اعيدت ثانية، مضافا اليها حواجز جديدة !والان لايوجد طريق سالك غير (الاربع شوارع) مما زاد في المعاناة اكثر، يطالبون الجهات المعنية باعادة النظر في وضع الحواجز والتقليل من نقاط التفتيش لاسيما وان الامور تسير سيرها المعهود بتوفر الامان، والمواطنون يتنقلون بين المحلات في ساعة متاخرة من الليل بطمأنينة .

عدد من سكنة المحلة ٦٠٨

في النقود الممزقة التي تلصق اجزاؤها بعضها ببعض نتيجة التداول، او لانتهاء عمرها الافتراضي، وصارت تثير المشاحنات في سيارات نقل الركاب او بين البائع والمشتري في المحلات العامة.

ذلك ما ذكره المواطن محمد حسن المالكي من بغداد في رسالة الشكوى التي بعث بها واضاف: والمشكلة ان المصارف والمؤسسات الحكومية تصرف للمواطن مستحقاته منها، ولكنه حين يتوجه الى المصرف لاستبدالها يمتنع، لذلك يطالب البنك المركزي بحل هذه المشكلة التي تتفاقم يوما بعد اخر، وان اكثر المبتلين بها هم شريحة المتقاعدين على وجه الخصوص.

ردود واجابات

الى صحيفة المدى الغراء
م/ ايضاح

نهديكم تحياتنا..

اشارة الى ما نشرته صحيفتكم الغراء بعددها ذي الرقم ١٤٥٦ في ٢٠٠٩/٣/١٥ تحت عنوان (الصناعيون يتظاهرون احتجاجا على ضعف الدعم الحكومي). نود توضيح ما جاء فيه :

١- قامت وزارة الصناعة والمعادن باقتراح عدد من القوانين والتشريعات والتعديلات الخاصة بحماية المنتج الوطني والمستهلك ومكافحة الاغراق.

٢- قامت المديرية العامة للتنمية الصناعية، احدى دوائر وزارة الصناعة والمعادن، بتنفيذ برنامج القروض الميسرة بمرحلتين الاولى في محافظة بغداد عام ٢٠٠٧ والثانية في محافظات العراق كافة عام ٢٠٠٨ حيث تم توزيع (٢٠)عشرين مليون دولار للمرحلة الاولى و(٩٣,٣٦)مليون دولار في المرحلة الثانية. كما قامت المديرية بالتنسيق مع دوائر الدولة الاخرى لتوفير المواد الاولية وتقديم المساعدة اللازمة لتشغيل معامل القطاع الخاص كالوقود والسمنت .

٣- نؤيد اتخاذ الاجراءات المناسبة لايقاف الاستيراد العشوائي الذي يشكل عائقا كبيرا امام تأهيل واشتغال معامل القطاع الخاص والعام على السواء. ونؤكد ضرورة الاهتمام بتوفير الخدمات الاساسية للتجمعات الصناعية بما فيها الطاقة الكهربائية .

٤- اما بالنسبة لتوقف برنامج القروض فان ماتم تأشيره من خلال متابعة المشاريع المقترضة فان نسبة الاقبال على التقديم كانت اقل من النصف، او ما يقارب ٤٣٪وان نسبة استغلال القروض كانت ٥٢٪ فقط كما ان معدل التقديم في الاشهر الاخيرة من تنفيذ البرنامج كان بحدود طلب او طلبين فقط في اليوم، اضافة الى ان مصادر مصرف الرشيد الممول للعملية اشارت الى ان نسبة المسددين للاقساط المستحقة عليهم كانت بحدود ٨،٣٪ فقط. وهي نسبة متدنية جدا الامر الذي ادى الى ايقاف العمل بالبرنامج حفاظا على المال العام.

شاكرين لكم حسن اهتمامكم ..مع التقدير

مسؤولة الاعلام
وزارة الصناعة والمعادن

رسالة العدد

الى وزارة الداخلية مع التحية

نحن سكنة حي المعتصم محلة (٧٢٢) زقاق(٤)المجاور لنادي الشرطة الرياضي والباب الخلفي لاكاديمية الشرطة في بغداد . منذ اكثر من خمسين عاما وقبل استحداث كلية الشرطة وغيرها من الابنية الحكومية في المنطقة. منذ سقوط النظام المباد واعادة العمل بالاكاديمية ،وللظروف الامنية التي سادت البلد ،استخدم الشارع المخصص للحي السكني، ممرا لطلبة ومراجعي الاكاديمية على سبيل الحل المؤقت من قبل القوات المتعددة الجنسية في حينه.

بعد تحسن الظروف الامنية ومغادرة الشركة الامنية (E.DT)للمنطقة استبشرنا خيرا بان يتم اتخاذ حل جديد للمشكلة التي تعاني منها المنطقة وعوائلها وطلبة المدارس من بنين وبنات في ان يكون العراقي اكثر تفهما لاعرافنا الاجتماعية وعاداتنا الاسرية وحاجة سكنة المنطقة الى متنفس والشعور بالحرية في دخولهم وخروجهم من منازلهم التي هي من الاملاك الصرف، وليس من التي يطلق عليها (الحواسم).

زج العوائل في ارهاصات ومعاناة ليس لهم فيها ذنب وعدم السماح لهم بالدخول الى بيوتهم بحرية ضمنها لهم الدستور الجديد، لايتفق وما نعرفه عن الوزارة في الدفاع عن المواطن وحقوقه وابسطها حق الحياة الكريمة. نتطلع الى لقاء المسؤولين في الوزارة لتوضيح معاناة المنطقة والعمل على اعادة الحياة فيها الى ماكانت عليه .

عدد من المواطنين
من سكنة المحلة ٧٢٢

من اجل بغداد انظف واجمل

خزان ماء

خزان الماء القريب من ساحة الطيران يمكن عَده من اضخم الخزانات قاطبة، وهو معمول من الاسمنت المسلح ولايدانيه في الارتفاع سوى (هرم خوفو الكبير). ولكن المعلوم ان الحاجة منتفية اليه في خزن المياه منذ مدة طويلة. ياترى هل تفكر الجهات المعنية بالاستفادة منه في مجالات اخرى، او انه يبقى قائما بلا وظيفة تذكر؟ مجرد سؤال.

ارصفة

تركت الشوارع على حالها من الخراب والدمار في اغلب نواحي العاصمة بغداد، والتركيز كل التركيز صار على الجزرات الوسطية والاحجار المقرنصة. المواطن صار يعلق بالقول ان المشاريع تنفذ لمنفعة المقاول لا المواطن!

بين المواطن والجهات الامنية

تعامل

المسافرون بين بغداد والديوانية لايجدون التفهم والتعامل كما يجب من قبل نقاط التفتيش الموجودة على الطريق، وخاصة في الديوانية. اذ انهم يعانون من التأخير غير المبرر في ذهابهم وايابهم والمطلوب من قيادة شرطة الديوانية الانتباه الى ذلك والتدخل الى جانب المواطن لاعطاء الانطباع الحسن عن عمل هذه القوات التي يتمنى الجميع ان تجعل من البلد آمنا من شرور الذين يريدون وضع العقبات في مسيرته الجديدة.ويشيرون الى نقاط تفتيش الطابو والحمزة الشرقي على وجه الخصوص.

تجهيزات

برغم ما كتب عن ظاهرة تعاطي بيع التجهيزات العسكرية في منطقة الباب الشرقي بصورة لافتة للنظر، لكن محلات بيعها تتكاثر يوماً بعد اخر. والذي يخشى منه ان تتعاطى هذه المحلات بيع الاسلحة في الخفاء والمطلوب المراقبة والتنظيم لمنع استخدامها من قبل اشخاص لغايات ومآرب غير قانونية.